العرب
الإثنين 2019/12/30
السنة 42 العدد 11572

حسابات نتنياهو تعجّل باتفاق تهدئة طويلة مع حماس

تقارب إسرائيل وحماس يهدد «عرش» عباس

زمن الصواريخ شارف على الانتهاء

رئيس الوزراء الإسرائيلي المنتهية ولايته بنيامين نتنياهو يبدو حريصا هذه المرة على السير قدما في إبرام اتفاق تهدئة طويلة الأمد مع حركة حماس، لما لذلك من أهمية حيوية بالنسبة له، في ظل التحديات التي تواجهها حكومته على الجبهة الشمالية، وأيضا في علاقة بقرب الاستحقاق الانتخابي.

صابرة دوح

دخلت المفاوضات غير المباشرة بين حركة حماس التي تسيطر على قطاع غزة وإسرائيل بشأن تحقيق تهدئة طويلة قد تصل إلى عشر سنوات أمتارها الأخيرة، وسط أصداء توحي بقرب التوصل إلى تسوية بخصوص النقاط الخلافية.

وتشكل هذه التهدئة ضرورة ملحة بالنسبة لحماس وأيضا لرئيس الوزراء الإسرائيلي المنتهية ولايته بنيامين نتنياهو الذي يواجه تحديات داخلية وخارجية كبيرة، وهو المقبل على استحقاق انتخابي مصيري في مارس المقبل ليس فقط لحزبه الليكود (يميني) بل ولمستقبله السياسي على ضوء قضايا الفساد التي تلاحقه.

وناقش مجلس الوزراء الإسرائيلي المصغر (الكابينت)، الأحد، التطورات بشأن التهدئة مع حماس، وخاصة المسائل التي لا تزال عالقة، منها منح تراخيص عمل لآلاف من سكان قطاع غزة للعمل داخل إسرائيل، والتي تلاقي اعتراضات إسرائيلية واسعة لدواعي أمنية، وتوسيع حيز التهدئة ليشمل الضفة الغربية، الذي تتحفظ عليه حماس.

وكشف عضو "الكابينت" تساحي هنغبي، الأحد، أن فرص التوصل إلى تهدئة مع القطاع باتت أقرب من أي وقت مضى. وأوضح هنغبي الذي يشرف على وزارة التعاون الإقليمي أن ذلك لا يعني إمكانية التوصل إلى اتفاق كامل دون حل قضية الجنود الذين تحتجزهم الحركة.

وأضاف الوزير الإسرائيلي الذي ينتمي إلى حزب الليكود "طالما لا يوجد ملخص عن موضوع المختطفين، لن ينعم الطرف الآخر بأمور مهمة، مثل البنى التحتية". في ما بدا رسالة لحماس بضرورة أن تكون لهذه المسألة أولوية في المفاوضات الجارية والتي ترعاها أطراف عدة إلى جانب مصر بينها قطر والأمم المتحدة.

وأماطت وسائل إعلام إسرائيلية مؤخرا اللثام عن النقاط التي يتم التفاوض بشأنها، وذكرت قناة 12 أن إسرائيل ستتعهد في الاتفاق بتقديم تسهيلات لسكان القطاع، من بينها زيادة التصاريح الممنوحة للتجار للخروج من القطاع عبر المعابر مع إسرائيل بشكل تدريجي، وزيادة مساحة الصيد البحري، ودفع مشروع مد أنبوب غاز في القطاع، وزيادة إدخال المعدات لمستشفيات غزة.

ومن النقاط الأخرى إدخال آلاف من العمال من القطاع للعمل في المستوطنات القريبة، وهو ما يعارضه بشدة جهاز الأمن العام (الشاباك).

في المقابل ستتعهد حماس بمنع أي هجمات من القطاع، وتقليص مسيرات العودة الأسبوعية وصولا إلى إلغائها.

وكانت الهيئة العليا لمسيرات العودة قررت الخميس وقف مسيرات العودة التي تنظمها لتصبح شهرية وفي المناسبات الوطنية، في خطوة ربطها المحللون بالتقدم الحاصل على مستوى مفاوضات التهدئة. وأشارت الهيئة في بيان إلى أنها "اتخذت قرار وقف فعاليات مسيرات العودة انطلاقا من بداية العام القادم 2020 للتجهيز والتحضير لتصبح شهريا ابتداء من 30 مارس".

ويعد إنهاء المسيرات التي انطلقت في مارس 2018 أحد المطالب الأساسية لحكومة نتنياهو لما تشكله تلك المظاهرات من إحراج كبير له في الداخل الإسرائيلي، وأمام الرأي العام الدولي.

وعلى خلاف المرات السابقة يمكن تلمس جدية وحرص واضحين من الجانبين الإسرائيلي والحماسي للسير قدما في خيار التهدئة حيث أن لكلا الطرفين مصلحة في تحقيقها.

بالنسبة للجانب الإسرائيلي فإن نتنياهو يسعى لتحييد القطاع أمنيا، في ظل التحديات العاصفة على الجبهة الشمالية (لبنان، وسوريا)، فضلا عن كون التهدئة ستعني تكريس سيناريو فصل الضفة الغربية عن غزة، في سياق تنفيذ خطة السلام الأميركية المعروفة بصفقة القرن، والتي يشاع أن حكومة نتنياهو ساهمت في بلورتها.

تساحي هنغبي

فرص التوصل إلى تهدئة باتت أقرب من أي وقت مضى

ومن المهم عدم الفصل بين سعي نتنياهو للتعجيل بتحقيق الهدنة مع حماس والانتخابات التشريعية المقررة في 2 مارس المقبل. ويحاول نتنياهو -الذي تمكن مؤخرا من الفوز مجددا بقيادة الليكود في انتخابات داخلية- كسب ثقة الرأي العام الإسرائيلي المهتزة، بفعل اتهامات الفساد، وفشله في إدارة الصراع مع القطاع.

ولطالما شكل التعاطي مع الضربات الصاروخية من غزة أحد المنغصات لزعيم الليكود خلال الحملتين الانتخابيتين السابقتين ومثل هذا التعاطي مادة دسمة استغلها خصومه للتصويب عليه.

في المقابل فإن حماس التي تبسط سيطرتها على غزة منذ العام 2007، تحاول جاهدة من خلال هذه التهدئة وقف التدهور الاقتصادي الحاصل في القطاع، والذي بات ينذر بانفجار شعبي في وجهها.

وترنو الحركة من خلال الاتفاق إلى تحسين الوضع المعيشي للغزيين بما سينعكس على شعبيتها المتراجعة، فضلا عن كون هذا الاتفاق سيجعلها فاعلا سياسيا وازنا في المشهد الفلسطيني يضاهي ثقل السلطة الفلسطينية التي تشهد علاقتها مع إسرائيل توترا منذ أشهر. وعلى خلاف إسرائيل فإن حركة حماس لا تبدو مبالية بانعكاسات اتفاق التهدئة على القضية الفلسطينية في ظل التحديات التي تواجه الأخيرة، وتحصر الحركة هدفها في ضمان استمرارية حكمها للقطاع.

ولا يستبعد أن تقبل حماس مقترح أن تشمل التهدئة مع إسرائيل الضفة الغربية، وهذا المقترح عرضته إسرائيل عبر وسطاء غربيين مؤخرا وينطوي على مرام خطيرة، في علاقة بنية رئيس الوزراء الإسرائيلي الإعلان قريبا عن ضم غور الأردن الذي يشكل ثلث مساحة الضفة.

ويرجح أن يقدم نتنياهو على ضم الغور قبيل الانتخابات كهدية للناخب الإسرائيلي، الذي تكشف استطلاعات الرأي أنه بات يميل أكثر فأكثر صوب خصم الليكود أي "تحالف أزرق أبيض".

وأظهر استطلاع للرأي نشر الجمعة أن تحالف "أزرق أبيض" الذي يتزعمه الجنرال السابق بيني غانتس يتقدم بستة مقاعد، وهو أبرز تقدم حتى الآن، على حزب الليكود.

ويريد نتنياهو من خلال تمرير بند شمول التهدئة مع حماس الضفة الغربية، منع الحركة الفلسطينية من شن أية عمليات من تلك المنطقة ضد إسرائيل عند إعلان ضم الغور، الذي من المرجح أن يحصل خلال الشهرين المقبلين على أقصى تقدير.

وكانت أنباء تحدثت عن وجود تحفظات لحماس بشأن هذا البند لكن ليس من الثابت إمكانية تشبثها بهذا الموقف. وقال وزير الخارجية الإسرائيلي يسرائيل كاتس إن التوصل لتهدئة مع حماس أمر مشروع، لكن ليس في منطقة على حساب أخرى، في إشارة منه إلى الضفة الغربية.

ويثير التقدم الحاصل على خط حماس إسرائيل قلق السلطة الفلسطينية التي باتت تشعر بمخاوف حقيقية من أن تتمكن الحركة من سحب البساط منها تدريجيا، وضرب حصرية تمثيلها للفلسطينيين.

وحذر عضو اللجنتين التنفيذية لمنظمة التحرير والمركزية لحركة فتح عزام الأحمد، الأحد، من خطورة ما يجري بين حماس وإسرائيل قائلا "إن التعاون بين الطرفين على تهدئة طويلة الأمد في غزة بدأ يتعمق يوما بعد يوم من أجل ترسيخ الانقسام داخل الساحة الفلسطينية، وفصل غزة جغرافيا وقانونيا عن الضفة لقطع الطريق على إقامة دولة فلسطينية على حدود 1967".

وفي رد على التصعيد الإسرائيلي ضد السلطة الفلسطينية، اعتبر الأحمد في تصريحات لإذاعة "صوت فلسطين" الرسمية "أن هذا أمر طبيعي"، لافتا إلى أن إسرائيل وعلى رأسها نتنياهو تخطط تحت غطاء التهدئة طويلة الأمد إلى ترسيخ سلطة الأمر الواقع في غزة، وفصلها عن الضفة، إلى جانب إجراءات خطيرة للغاية تنفذ في الضفة للاستيلاء على مزيد من الأراضي، في إشارة مبطنة للغور.

ضجة في الأردن لطرح تعديل يميّز موظفي مجلس الأمة

عمان - أثار مشروع لتعديل نظام الخدمة المدنية في الأردن يستثني موظفي مجلسي الأمة (غرفتي النواب والأعيان) من المعايير التي يتم اعتمادها في اختيار المترشحين للوظيفة العمومية، ضجة كبيرة في الساحة السياسية وعلى مواقع التواصل الاجتماعي.

ودفعت هذه الضجة كلا من رئيسي مجلس الأعيان والنواب للتبرؤ من هذا المشروع الذي يتناقض والتوجّه الإصلاحي في القطاع العمومي، خاصة وأنه يفتح الباب أمام المحسوبية وهي ظاهرة لا تزال منتشرة بقوة في المملكة.

وأعلن رئيس مجلس الأعيان فيصل الفايز الأحد رفضه المطلق للتوجهات الرامية إلى منح مجلس الأمة سلطة تعيين الموظفين خارج نطاق ديوان الخدمة المدنية، لافتا إلى أن مجلس الأعيان لم يطلب من أي جهة منحه هذه الصلاحية في أي وقت من الأوقات، في نفي غير مباشر لما يشاع عن ضغوط مارسها أعضاء المجلس لإدراج هذا التعديل.

ودعا الفايز الحكومة للعودة عن هذا التوجه باعتباره سيخلق حالة من التميز بين المواطنين فضلا عن التخوّف من احتمالية أن يساء استخدام هذه الصلاحيات وتعيين أشخاص على حساب آخرين ينتظرون سنوات للحصول على الوظيفة العامة، مشددا على أن موظفي مجلسي الأعيان والنواب هم موظفو قطاع عام، وبالتالي يجب أن يطبّق عليهم أسس التعيين المتبعة في الدولة.

واستثناء موظفي مجلسي الأعيان والنواب من النظام المعمول به في الخدمة المدنية، ليس بجديد، وسبق وأن تم العمل به لسنوات قبل أن يتم إلغائه في العام 2013 في ظل تزايد حالة الاحتقان الشعبي من ارتفاع ظاهرة المحسوبية وتشغيل الأقارب في الوظائف العمومية، في ظل ارتفاع مطرد لنسب البطالة في صفوف خرّيجي الجامعات.

ورغم أنه تم إيقاف العمل بهذا الأمر وإلحاق موظفي مجلس الأمة بديوان الخدمة المدنية، إلا أن ذلك لم ينه الظاهرة، التي كانت أحد الأسباب الرئيسية في اندلاع احتجاجات غير مسبوقة في المملكة في العام 2017.

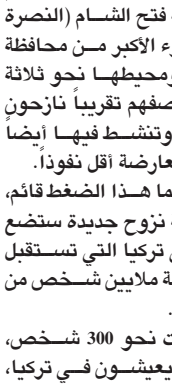

عاطف الطراونة

عدم تأييدي للتعديلات يأتي لتجنب سخط الشارع

وقال رئيس ديوان التشريع والرأي السابق، نوفان العجارمة، مؤخرا إن مشروع التعديل الذي يجري بحثه خطير، "حيث يمنح رئيسي مجلسي النواب والأعيان صلاحية التعيين المباشر، ومن ثمّ، العودة إلى نظام الواسطة والمحسوبية المعمول به قبل عام 2013".

واعتبر العجارمة في تغريدات على حسابه على "فيسبوك" أن "هذا مقترح خطير للتعديل فيه نسف كلّي لمبدأ تكافؤ الفرص وفيه أيضا تجاوز خطير لمبدأ الكفاءة والجدارة المنصوص عليه في المادة 22 من الدستور".

ولفت رئيس ديوان التشريع السابق، إلى أن "نظام التعيين المباشر هو من أفرز تعيين أبناء وأقرباء النواب في المجالس السابقة، ونتج عنه أيضا تعيين أكثر من 2000 شخص خارج جدول تشكيلات الوظائف". وأشار "لقد مورست سابقا ضغوطات نيابية متعددة لغايات هذا التعديل، لكنها لم تفلح"، متسائلا "أي رسالة يرغب مقترح هذا التعديل توجيهها للشارع الأردني".

وفي ما بدا محاولة للنأي بالمجلس عن هذا التعديل سارع أيضا رئيس مجلس النواب عاطف الطراونة إلى إعلان رفضه للتعديلات على نظام الخدمة المدنية التي تستثني مجلس النواب من التعيين خارج إطار ديوان الخدمة المدنية.

وقال الطراونة خلال جلسة النواب الأحد إن عدم تأييده لهذه التعديلات يأتي لتجنب المزيد من سخط الشارع على مجلس النواب"، مشيرا إلى أن المجلس ليس خلف هذا التعديل.

وأضاف "هذه المؤسسة تمثّل جميع محافظات المملكة ولا تمثّل دائرة معيّنة، وهي بحاجة إلى بعض المتدربين أو الأشخاص والسلطة التي تراقب تستأذن السلطة التنفيذية، وأنا أؤيد حذف هذه الميزة والاستثناء وحذف مجلس النواب من الاستثناء رغم أنها هي حقه الدستوري ويبقى التعيين في جميع المؤسسات والوزارات دون استثناء وأن يكون التعيين من خلال ديوان الخدمة".

ويعتبر محللون أن هكذا تعديل من شأنه أن يزيد حالة السخط الشعبي على حكومة عمر الرزاز، التي تحاول جاهدة تلميع صورتها المتراجعة، ويتوقع هؤلاء أن تضطر الحكومة إلى تغيير توجهها على ضوء موقفي النواب والأعيان الأخير.

أنقرة تتمسك بنقاط مراقبة في إدلب على وقع تقدم الجيش السوري

دمشق - أعلنت تركيا، الأحد، أنها لن تنسحب من نقاط المراقبة التابعة لها في إدلب شمال غرب سوريا، رغم تقدم الجيش السوري في المحافظة ومحاصرته إحدى النقاط القريبة من مدينة معرّة النعمان.

ويشن الجيش السوري عملية عسكرية في ريف إدلب الجنوبي والجنوب الشرقي بدعم من الطيران الروسي منذ 16 ديسمبر الجاري.

وطوق الجيش في الـ23 ديسمبر إحدى نقاط المراقبة التركية، بعدما تمكن من استعادة السيطرة على مناطق في المحافظة، وفق ما أعلنه المرصد السوري لحقوق الإنسان.

وينتشر الجيش التركي في 12 نقطة مراقبة في إدلب بموجب اتفاق تم التوصل إليه في سبتمبر 2018 بين موسكو حليفة دمشق وأنقرة الراعية لمجموعات معارضة ومتطرفة. وعلى ضوء التصعيد الجاري بات هذا الاتفاق بحكم المنتهي ما لم يتم تجديد التفاهم بشأنه.

وأعلن وزير الدفاع التركي خلوصي أكار "نحترم الاتفاق الذي توصلنا إليه مع روسيا وننتظر أن تحترم روسيا هذا الاتفاق"، وفق ما أورد حساب الوزارة على "تويتر". وأضاف أكار "من غير الوارد أن نخلي نقاطنا الـ12 للمراقبة".

وجاء حديثه خلال جولة تفقدية على القوات التركية برفقة مسؤولين عسكريين في محافظة هاتاي في جنوب تركيا قرب الحدود السورية.

وأرسلت تركيا الأسبوع الماضي وفداً إلى موسكو لبحث التصعيد في إدلب، وذلك على خلفية قلقها من تدفق جديد للاجئين السوريين إلى أراضيها، والأهم إمكانية خسارتها لمنطقة استراتيجية راهنت عليها طويلا لضمان نفوذ دائم لها في البلد الجار، دون مقابل مجز.

ونقلت وكالة الأناضول الرسمية عن أكار قوله "سنفعل ما أمكن لوضع حد لهذه المجزرة". وأضاف أنه يتوقع أن تستخدم روسيا حليفة دمشق "نفوذها على النظام السوري من أجل وقف الهجمات الجوية والبرية في إدلب".

وأدت الهجمات الأخيرة في المحافظة إلى نزوح 235 ألف شخص ومقتل العديد من المدنيين، رغم الدعوات الدولية لوقف التصعيد. وتسيطر هيئة تحرير الشام التي تقودها جبهة فتح الشام (النصرة سابقا) على الجزء الأكبر من محافظة إدلب التي تؤوي ومحيطها نحو ثلاثة ملايين شخص، نصفهم تقريباً نازحون من مناطق أخرى. وتنشط فيها أيضاً فصائل إسلامية ومعارضة أقل نفوذاً.

وأكد أكار "طالما هذا الضغط قائم، سيؤدي إلى موجة نزوح جديدة ستضع عبئاً إضافياً على تركيا التي تستقبل أصلاً نحو أربعة ملايين شخص من أشقائنا السوريين".

وتظاهر السبت نحو 300 شخص، معظمهم سوريون يعيشون في تركيا، ضد موسكو أمام القنصلية الروسية في اسطنبول تنديداً بالهجمات المتصاعدة على إدلب، مرددين عبارة "بوتين القاتل، اخرج من سوريا"، في إشارة إلى الرئيس الروسي فلاديمير بوتين.

وهناك اعتقاد سائد بأن العملية العسكرية التي تشنها دمشق بدعم روسي تأتي ضمن تفاهمات مع تركيا، خاصة وأن موقف أنقرة تجاه التصعيد الجاري بدا ضعيفا جدا، ومنحصرا في التحذير من موجة نزوح جديدة، مع تركيز تركي على ما يجري في ليبيا التي باتت على ما يبدو تحتل الأولوية لأنقرة.

وسبق وأن استعاد الجيش السوري مدنا رئيسية بفضل اتفاقات جرت تحت الطاولة بين موسكو وأنقرة أبرزها الغوطة الشرقية وقبلها مدينة حلب، ولا يستبعد متابعون أن يكون هناك اتفاق روسي تركي جديد يجري وضع لمساته يشمل كلا من سوريا وليبيا ضمن سلة واحدة.

ويلفت المتابعون إلى أن حديث أكار عن الحفاظ على النقاط التركية في إدلب هو رسالة للاستهلاك الداخلي فقط، خاصة وأن هذه النقاط لن تعيق الجيش السوري في تقدمه، وسيعمد الأخير إلى عدم استهدافها، ذلك أن هذه النقاط ستفقد أي تأثير أو قيمة إذا ما نجح الجيش في السيطرة على كامل المحافظة وستكون حينها تركيا مضطرة لسحبها.

وتأتي زيارة أكار للمنطقة الحدودية في وقت تستعد فيه تركيا لإرسال عسكريين لدعم حكومة الوفاق في ليبيا لمواجهة تقدم "الجيش الوطني الليبي بقيادة المشير خليفة حفتر.

وقال أكار إن "القوات المسلحة التركية مستعدة للقيام بما يلزم من أجل حماية بلدنا ومصالح شعبه".

وأعلن الرئيس التركي رجب طيب أردوغان الخميس أن أنقرة سترد على دعوة من حكومة الوفاق وأن البرلمان التركي سيصوت على مذكرة تسمح بإرسال عسكريين إلى ليبيا عندما تنتهي عطلته الشهر المقبل.

ووقعت أنقرة في 27 نوفمبر مع حكومة الوفاق اتفاق تعاون عسكري وأمني خلال زيارة رئيس الحكومة فايز السراج إلى اسطنبول، لكن عليها أن تحصل على موافقة البرلمان على مذكرة منفصلة تسمح لتركيا بنشر قواتها في ليبيا، كما في سوريا أو العراق.

ويمكن أن يجري تعديل الجدول الزمني ورفع اقتراح إلى رئيس البرلمان بشأن تلك المذكرة بدءاً من الاثنين ليتم التصويت عليها خلال جلسة استثنائية الخميس، وفق ما نقلت وكالة الأنباء التركية الرسمية الأناضول عن مصادر داخل حزب العدالة والتنمية الحاكم. ومن المقرر أن يستأنف البرلمان التركي عمله في السابع من يناير.